

Distr.: General
15 February 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٦٢٦ (٢٠٠٥)، الذي أذن المجلس بموجبه إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بنشر قوة من أفراد الأمم المتحدة العسكريين في سيراليون قوامها ٢٥٠ فردا لتوفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون. ويشرفني أيضا أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/679)، وإلى رد رئيس مجلس الأمن عليها في الرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/680)، التي تم عملا بها تخفيض قوام قوة الحرس العسكري البالغ ٢٥٠ فردا بما مجموعه ١٠٠ فرد. أما بقية أفراد القوة، وعددهم ١٥٠ فردا، فقد احتفظ بهم لمواصلة توفير الأمن للمحكمة الخاصة وموظفيها وسجلاتها البالغة السرية.

وفي رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أحاط رئيس قلم المحكمة الخاصة بالأمانة العامة علما بأنه لم تعد هناك حاجة إلى بقاء هذه القوة التابعة للبعثة بعد نهاية كانون الثاني/يناير أو أوائل شباط/فبراير ٢٠١١، حيث إن نقل الأدلة والمحفوظات بالكامل من المحكمة الخاصة إلى لاهاي سيكون قد اكتمل نهائيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وسيتم خفض عدد موظفيها الدوليين تبعا لذلك.

وأثناء مشاورات أُجريت لاحقا، طلبت حكومة سيراليون إرجاء سحب القوة إلى أواخر شباط/فبراير أو أوائل آذار/مارس ٢٠١١، وذلك لإفساح مزيد من الوقت لتدريب أفراد الأمن المحليين الذين سيتولون عندئذ المسؤولية الكاملة عن أمن المحكمة الخاصة.



وفي هذا الصدد، تشاورت إدارة عمليات حفظ السلام أيضا مع البلد المعني المساهم بقوات وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اقترح ممثلي الخاص إلى ليبيريا على المدعي العام ووزير العدل في سيراليون إعادة القوة في الأسبوع الذي يبدأ في ٧ آذار/مارس ٢٠١١، لتلبية طلب حكومة سيراليون.

وفي أعقاب المشاورات الاعتيادية، أوصي بالتالي بسحب قوة الحرس العسكري من المحكمة الخاصة لسيراليون في بداية آذار/مارس ٢٠١١. وأرجو ممتنا عرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع)

بان كي - مون
